



يرفع مشاركة المرأة بسوق العمل لـ 40% ويضيف 64 مليار ريال للناتج المحلي

# إيجابيات للاقتصاد السعودي بقيادة المرأة للسيارة

محمد عواضة

ترصد «الأنباء» 10 انعكاسات اقتصادية إيجابية كبيرة ستبدأ في الظهور تدريجياً مع تطبيق قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارات المتوقع تطبيقه في يونيو المقبل، حيث تستعد المرأة السعودية للعب دور أكبر في اقتصاد بلادها بدعم الإصلاحات الاقتصادية المتنوعة.

## 1 سوق السيارات

يتوقع أن يحدث انتعاش كبير في مبيعات السيارات الخاصة بالسوق السعودي خلال الفترة المقبلة مع صدور القرار، وحسب آخر الدراسات التي أصدرتها شركة الكس بارتنرز أن معدل زيادة مبيعات السيارات في السعودية سيبقى عند 10% حتى عام 2019 وهو ما يتوقع تعديله نتيجة طفرة المبيعات المنتظرة في العام المقبل، وكانت التوقعات أن تصل مبيعات السيارات بالملكة قبل إصدار القرار 880 ألف سيارة خلال العام 2018.

## 2 ميزانية الأسرة

القرار سيقصص من ميزانية العائلة، في بلد النسبة الأكبر من حجم العمالة المنزلية فيه تتركز في السائقين، وبالتالي هذا القرار سيقصص من ميزانية الأسرة، كما سينعكس إيجاباً على حجم العمالة في المملكة وهو ما يبشر بانفاق تلك



الولايات المتحدة، وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي عام 2012.

## 3 قطاعات التأمين

شركات التأمين سيكون لها نصيب كبير في الاستفادة من هذا القرار من حيث التأمين على السيارات، حيث يتوقع أن تلجأ المرأة إلى التأمين الكلي والشامل لخوفها من العواقب وطبيعتها التي تحتم عليها البحث عن أفضل الحلول وأشملها من دون مغامرة.

ما يزيد من القوة الشرائية للأسر ويؤثر بشكل إيجابي على قطاعات أخرى.

## 4 التحولات للخارج

ضمن الآثار الإيجابية لتقليل الاعتماد على السائقين، المساهمة في تقليص تحويلات الوافدين الخارجيين من السعودية إلى الدول الأجنبية وأغلبها دول شرق آسيا، وتصنف المملكة كثاني أكبر دولة في تحويل الأموال إلى الخارج في العالم بعد

وخرجها بشكل أكثر مرونة باستخدام السيارات الخاصة سوف يزيد من حالة التسوق في المملكة وزيارة الأسواق بمعدل أكبر.

وشهد الاقتصاد السعودي في الآونة الأخيرة تراجعاً في القوة الشرائية للأسر، ما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد العام، لكن بعد القرار سوف تتغير كثير من الأمور أهمها المنظومة المالية للأسر، حيث من المتوقع أن تستغني كثير من الأسر عن السائقين والسيارات الكبيرة

المبالغ التي سيتم توفيرها في منح أخرى تنعش الاقتصاد المحلي.

## 5 مبيعات السيارات

ويعمل في السعودية وفقاً لإحصائية صادرة عن هيئة الإحصاءات العامة وأواخر مارس الماضي ويبلغ متوسط أجر السائق الأجنبي في المملكة العربية السعودية حوالي 1500 ريال (حوالي 400 دولار) شهرياً.

## 6 تجارة التجزئة

سهولة انتقال المرأة

## طفرة منتظرة

لوكلاء السيارات

وشركات التأمين

والبنوك

خلال 2018

توفير 25 مليار

ريال تكلفة

استقدام سائقين

أجانب للمملكة

سنوياً

«كريم» تطرح

100 ألف فرصة

عمل «كابتن»

للمرأة السعودية

2,5 مليار ريال (حوالي 667 مليون دولار)، ويبلغ متوسط تكلفة الاستقدام حوالي 11 مليار ريال (حوالي 3 مليارات دولار).

## 9 خدمات الصيانة

سيسشهد قطاع خدمات الصيانة والإصلاح للسيارات طفرة خلال الفترة المقبلة بناء على زيادة أعداد السيارات المتوقع أن يشهد قفزة خلال العام المقبل بعد صدور القرار.

## 10 التوظيف والسعودة

وتعني ذلك تغيير في طبيعة العمالة الوافدة لينخفض عدد السائقين لصالح زيادة العمالة الفنية التي تعمل بمجال الإصلاح وصيانة السيارات.

توقع تقرير أكسفورد غروب أن ترفع قيادة المرأة للسيارات مشاركة المرأة في سوق العمل من 17% إلى 40%، وهو ما سيضيف 64 مليار ريال سنوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وأعلن الشرك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كريم عبدالله إلياس في مقابلة مع «العربية» أمس أن الشركة تعتزم فتح باب العمل أمام السعوديات في المملكة، لافتاً إلى أن الشركة جاهزة فوراً لتسجيل النساء للعمل كـ«كابتن» في المنصة، بعد النجاح الكبير للتجربة في الإمارات ومصر، وهذا ما سيخلق 100 ألف فرصة عمل للنساء.

## 6 البنوك وشركات التمويل

شركات التمويل والبنوك ستكون المستفيد الأكبر من هذا القرار، مستفيدة من الإقبال المتوقع على شراء السيارات وطلب القروض لتمويل تلك المشتريات وهو ما يتطلب أن تعمل البنوك السعودية سريعاً على تقديم حلول تمويلية مختلفة تناسب المشتري السعودي الجديد وهو المرأة.

## 7 النقل العام

تتجه السعودية ضمن خطة المملكة للتنمية الاقتصادية 2030 إلى إنشاء مشروعات نقل كبرى من المترو والقطارات، إلا أن القرار سيساهم في توفير الانفاق العام على النقل وخاصة أن مليارات الريالات كانت «تهدر» على نفقات النقل التعليمي واستقدام السائقين.

## 8 وفرة في السيولة

يتسبب قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، بتوفير الاقتصاد السعودي لأكثر من 25 مليار ريال (حوالي 6,6 مليارات دولار) سنوياً، وتبلغ قيمة استخراج إقامة السائق لأول مرة، حوالي 840 مليون ريال (حوالي 225 مليون دولار)، وتزيد مصاريف التكفل بالسكن والعلاج والغذاء عن مليار ريال (حوالي 533 مليون دولار)، وتصل قيمة تذكار استخدام السائقين إلى أكثر من

## «التجاري» يستقبل الفائز الثاني في حملة «رحلة العمر»

السفر المجاني الممنوح لحاملي البطاقات الائتمانية بالإضافة إلى خدمة المساعد الشخصي داخل وخارج الكويت وبرنامج عروض التجاري الذي يقدم خصومات رائعة لدى العديد من المطاعم وأماكن التسوق المعروفة حرصاً من البنك على تقديم أفضل العروض لعملائه تقديراً لهم على ثقتهم الدائمة في التعامل مع البنك التجاري الكويتي.

تمنح صاحب البطاقة فرصة واحدة لدخول السحب وتزيد الفرص لتصبح ثلاث فرص عند إنفاق نفس المبلغ باستخدام البطاقات الائتمانية أو مسبقاً الدفع أو حتى بطاقات السحب الألي لتسديد قيمة المشتريات والتسوق خارج الكويت، وأوضحت درويش أن الجوائز القادمة ستكون عبارة عن رحلة بحرية على أكبر سفينة سياحية في العالم، وأن الحملة سوف تستمر حتى نهاية هذا الشهر وأن السحب الأخير سيتم إجراؤه في أكتوبر المقبل.

استقبل البنك التجاري الكويتي الفائز الثاني في السحب الثاني الذي نظمه البنك هذا الشهر وأعلن من خلاله عن الفائزين في حملة «رحلة العمر مع التجاري» حيث قام لافي راشد عواد العازمي بزيارة البنك لتسلم جائزته والتي كانت عبارة عن رحلة بحرية مدفوعة التكاليف وتشمل أيضا السفر بالطائرة على درجة رجال الأعمال مع الإقامة في فندق 5 نجوم قبل الالتحاق بالفئة البحرية، كما يستطيع الفائز اصطحاب مرافق معه في هذه الرحلة.

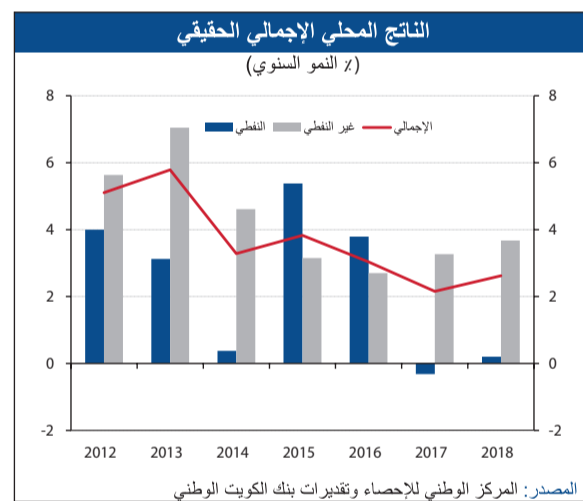
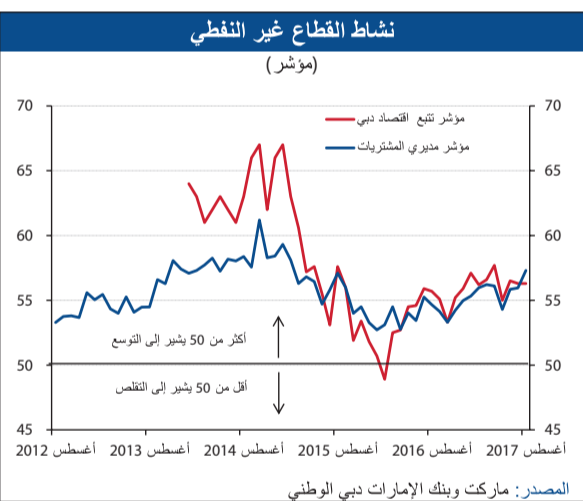
وبهذه المناسبة، رحبت لينا درويش مساعد مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، بالفائز سعيد الحظ مقدمة له الجائزة، حيث أعرب عن سعاداته بفوزه بهذه الجائزة التي أدخلت الفرحه والسرور على قلبه، معرباً عن رضاه التام عن الخدمات المقدمة من البنك والتعامل المميز الذي يحظى به عملاء التجاري من قبل الموظفين.

وعن آلية التأهل لدخول السحوبات القادمة على رحلة العمر، كشفت درويش أن كل 10 دنانير يتم إنفاقها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات مسبقة الدفع لتسديد قيمة المشتريات داخل الكويت



وذلك تماشياً مع الحفاظ الطلاب الجديدة والإنتاج على قوتها نتيجة التحسن المستمر في الأوضاع المحلية، التي تعويض التراجع المستمر في طلبات التصدير الجديدة، ويعزى التعافي المستمر في الاقتصاد غير النفطي الإماراتي إلى حد كبير للتحسن الملحوظ في قطاعي الضيافة والبناء بدبي، حيث أقرب عدد المسافرين عن طريق مطار دبي الدولي من مستوياته التاريخية في الربع الثاني من العام 2017، إذ بلغ عدد المسافرين 21 مليون مسافر.

## توقعات بأن يبلغ العجز 1,3% و2% من الناتج المحلي «الوطني»: استمرار العجز المالي الإماراتي في 2017 و2018



وذلك تماشياً مع الحفاظ الطلاب الجديدة والإنتاج على قوتها نتيجة التحسن المستمر في الأوضاع المحلية، التي تعويض التراجع المستمر في طلبات التصدير الجديدة، ويعزى التعافي المستمر في الاقتصاد غير النفطي الإماراتي إلى حد كبير للتحسن الملحوظ في قطاعي الضيافة والبناء بدبي، حيث أقرب عدد المسافرين عن طريق مطار دبي الدولي من مستوياته التاريخية في الربع الثاني من العام 2017، إذ بلغ عدد المسافرين 21 مليون مسافر.

على التوالي، إلا أن السلطات ستستمر في تعديل الأوضاع المالية وتطبيق الإصلاحات من خلال إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب وخفض الرسوم والضرائب على بعض السلع والخدمات. كما ستكون الإمارات أولى الدول الخليجية استباقياً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي ستفرضها على الشركات الإماراتية والتي يتعدى مدخلها مليون دولار. وينسب 5% من المتوقع أن تساهم الضريبة في تجميع ما يقارب 5 مليارات دولار في الإيرادات الضريبية أو ما يساوي 1% من الناتج المحلي الإجمالي. ورجح التقرير أن يساهم الاستقرار المحتمل في أسعار العقار السكني في دعم

توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يسير نمو الاقتصاد الإماراتي نحو المزيد من الاعتدال في العام 2017 ليتسارع لاحقاً في العام 2018 جراء استعادة القطاع غير النفطي قوته مقابل التراجع المستمر في القطاع النفطي، حيث من المتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,2% في 2017 في 2016 ما يضع توقعاتنا الحالية للعام 2018 عند 2,6%. إذ وافقت منظمة أوبك ومجموعة من الدول غير الأعضاء في مايو الماضي على تديد اتفاقية خفض الإنتاج الذي كان من المقرر أن ينتهي في يونيو حتى نهاية الربع الأول من عام 2018 على الأقل في محاولة منهم لدعم أسعار النفط. وقد تراجع معدل التزام الإمارات من دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن شركة بترول أبوظبي الوطنية الحكومية تحتل المرتبة الثانية عشرة كأكبر مصدر نفطي في العالم. كما توقع التقرير أن يستمر العجز المالي في العامين 2017 و2018 وسط تدني الإيرادات النفطية وتراجع سياسة الترشيد المالي تماشياً مع رفع حكومة دبي مستوى الإنفاق استعداداً لتخفيض مشاريع المعرض الدولي (إكسبو 2020). حيث من المحتمل أن يبلغ العجز 3,1% و2% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2017 و2018 وذلك

توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن يسير نمو الاقتصاد الإماراتي نحو المزيد من الاعتدال في العام 2017 ليتسارع لاحقاً في العام 2018 جراء استعادة القطاع غير النفطي قوته مقابل التراجع المستمر في القطاع النفطي، حيث من المتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,2% في 2017 في 2016 ما يضع توقعاتنا الحالية للعام 2018 عند 2,6%. إذ وافقت منظمة أوبك ومجموعة من الدول غير الأعضاء في مايو الماضي على تديد اتفاقية خفض الإنتاج الذي كان من المقرر أن ينتهي في يونيو حتى نهاية الربع الأول من عام 2018 على الأقل في محاولة منهم لدعم أسعار النفط. وقد تراجع معدل التزام الإمارات من دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن شركة بترول أبوظبي الوطنية الحكومية تحتل المرتبة الثانية عشرة كأكبر مصدر نفطي في العالم. كما توقع التقرير أن يستمر العجز المالي في العامين 2017 و2018 وسط تدني الإيرادات النفطية وتراجع سياسة الترشيد المالي تماشياً مع رفع حكومة دبي مستوى الإنفاق استعداداً لتخفيض مشاريع المعرض الدولي (إكسبو 2020). حيث من المحتمل أن يبلغ العجز 3,1% و2% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2017 و2018 وذلك

التقرير كاملاً على موقع «الأنباء» الإلكتروني [www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)



## تقنين الإطار الضريبي وإنشاء شركة بترول وطنية وصندوق سيادي أبرز الخطوات لبنان.. الاستعداد لدخول عصر النفط

إطلاق العملية للمرة الأولى في 2013، من بينها 12 شركة مشغلة مثل شيفرون وتوتال واكسون وموبيل. وتعقيباً على القانون أعلن وزير الطاقة والمياه سريار أبي خليل أن «المنظومة التشريعية المتعلقة بهذه الأنشطة أصبحت كاملة، مع التنويه بأن هذه المنظومة جاءت حديثة ومتلائمة مع المعايير الدولية للصناعة البترولية».

ودعا «الشركات المؤهلة مسبقاً للاشتراك في دورة التراخيص الأولى، إلى أخذ الأحكام التي ينص عليها هذا القانون بعين الاعتبار عند وضعهم عروضهم للمزايدة». وذلك حسبما ذكر موقع لبنان 24 واستطلعت جريدة «المستقبل» آراء قيادات القطاع النفطي والذي أعربوا عن ارتياحهم لإقرار القانون الضريبي، مؤكدة أن ذلك سيفتح الباب واسعاً وبكل ثقة أمام الشركات للدخول في عملية

يستعد لبنان لدخول عصر جديد لم يعتد عليه منذ اكتشافات النفط والغاز وهو ما يحتاج إلى إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات الخاصة بكل من الدولة والشركات التي تقوم بالتنقيب والضرائب وتقسيم الثروة فيما بينهما.

ويأتي إقرار مجلس النواب مشروع قانون الأحكام الضريبية المتعلق بالأنشطة البترولية الأسبوع الماضي أحد أبرز تلك الخطوات وركزت على إنشاء وحدة للجباية والتدقيق في وزارة المال وتعديل التوزيع حسبما ذكرت جريدة الجمهورية. ويتنظر لبنان فرض عروض أول جولة تراخيص للتنقيب البحري عن النفط والغاز والتي ستبدأ في 12 أكتوبر المقبل بعدما كانت مقررة في 15 سبتمبر وتم تأجيلها بانتظار صدور هذا القانون. وكانت 46 شركة تأهلت للمشاركة في المزايدة عند